ما تضاف اليه فينصب معنا على الظرفية والفرق بين فعلنا معا وفعلنا
جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا
ام لا اشتي ولا خفاء انه يخالف ما عليه الموضح والذي يقوي في النفس ان
مع اسم للمصاحب مطلقا اي سواء اضيف او افرد وانه منصوب مطلقا
وان لامه محذوفة مطلقا اما مع الافراد فلالتقاء ساكنة مع التنوين
واما مع الاضافة فتخفيفا او لقيام المضاف اليه مقامها قوله والكلمة
ثنائية في حال الافراد قال الزرقاني في هذا القول مشكل فان مع عندها
موضوع على حرفين انظر الرضي واقول ليس في كلام الشارح ما يدل على
انها عندها موضوعة على حرفين لاحتمال ان المراد انها ثنائية استعمالا
على انه قد مر عن الحفيد توجيه اعرابها على القول بانها ثنائية قوله
واعترض بان معالخ المعترض ابو حيان وعبارة بعضهم ورده ابو حيان
بان شان الظرف غير المتصرف اذا اخبر به ان يبقى على نصبه ولا يرفع
تقول الزيدان عندك انتهى وقد يجاب بانها قد تخرج عن الظرفية
اذا افردت كما مر في كلام المص انها تاتي تنصب على الحال لكن ادعى بعضهم
انها ملازمة للظرفية وجرى عليه اللقاني فعلى كلام ابي حيان مبني
على ذلك قوله اما بالذات نحو مررت برجل غيرك في كون المغايرة
في هذا المثال بالذات نظر لان حقيقة الرجلين واحدة والاختلاف
انما هو بالعوارض المشخصة كما تقرر في بحث النوع من علم المنطق
والاحسن التمثيل كما ياتي عن اللقاني بالحركة غير السكون او نحوه
كالانسان غير الفرس قوله وليس المراد بالحقيقة ما بعده الخ بين
المراد بها هنا وقوله والا لا تنقض الخ لا يكفي في ذلك بل هو كالمعاد

لان

لان المتبادر من الحقيقة ما نفاه ورود هذا التركيب على المم فالاحسن
ما قاله اللقاني وعبارته حقيقة الشيء وماهيته ما به الشيء هو
هو ولا يخفى ان التغاير بين شيئين متحقق بينهما في الماهية تارة كقولك
الحركة غير السكون وفي الصفات العارضة اخرى كقولك زيد غير عمرو
ولعل المم اراد بالحقيقة المفهوم قوله وخبرها محذوف واعترض
بان من شروط الحذف كما في المغني اللبيب ان لا يكون عوضا عن شيء قال
ومن هنا لا يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض عن مصدرها ومن
ثم لا يجتمعان انتهى ومثل كان بقية اخواتها بل ليس احق بذلك
لعدم دلالتها في الاستعمال على الحدث دون بقية اخواتها كما نص
عليه في الباب الثالث من المغني ولذا قيل بحرفيتها بخلاف اخواتها
فان الصحيح انها تدل على الحدث ولا يظهر القول بان خبرها عوض
عن مصدرها الا على القول الضعيف فلا ينهض علة منع حذف خبرها
وقد يجاب بان ما ذكر في المغني من ذلك الشرط محمول على شرط الحذف
القوي وقد صرحوا في باب كان بحذف الخبر وانه ضعيف كما في بعض
اوجه ان خبر الخبر وذلك اذا رفع الاول ونصب الثاني لان التقدير ان
الله كان في علمهم خير فيجيرون خيرا قوله فيضم بغير تنوين قال اللقاني
هو مقرع على كلا الوجهين قوله في الابهام قال اللقاني اي الشيوع لان
غيرا شايع في كل غير وقبلا شايع في كل قبل وان تخالفا في الاسمية
والظرفية قوله وبنية المضاف اليه اي في المعنى دون اللفظ كما قاله
اللقاني وهو ظاهر قوله وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها
لا يخفى ما في هذه العبارة من التناقض لان قوله مقدرة في محلها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)